

دور الوقف النقدي في تمويل قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون الخليجي

The role of the cash waqf in financing the halal tourism sector in the countries of the Gulf Cooperation Council

أميرة السيد الجندي¹*

¹ كلية التجارة – جامعة الأزهر (مصر)، amiragendy33@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/12/30

تاريخ القبول: 2019/05/23

تاريخ الاستلام: 2018/12/20

ملخص:

يقدم البحث نموذج تمويلي مقترح قائم على الوقف النقدي لتمويل أنشطة السياحة الحلال من خلال توفير آلية تمويلية للشركات والكيانات العملة في قطاع السياحة الحلال لتحقيق أهداف اعتمادا علي تكوين صندوق للوقف النقدي في البداية سيقوم الصندوق بتمويل الكيانات المؤسسية العاملة في قطاع السياحة الحلال ثم بعد نمو هذا الصندوق سيبدأ تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في قطاع السياحة الحلال. وعندما تحصل تلك الفئة على التمويل، فإنها ستبدأ أعمالها التجارية في هذا القطاع الحيوي، وتخلق المزيد من فرص العمل، وتزيد من الأنشطة الاقتصادية ، وستؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والفوائد الاجتماعية الأخرى.

كلمات مفتاحية: سياحة حلال ؛ وقف نقدي ؛ تنمية اقتصادية ؛ تمويل سلامي .

تصنيفات JEL : E20 ، E50.

Abstract:

The research provides a proposed funding model based on the cash waqf to finance halal tourism activities by providing a financing mechanism for the companies and entities in the Halal tourism sector to achieve objectives based on the formation of a cash waqf fund. The Fund will initially finance the institutional entities operating in the Halal tourism sector. Financing of micro and small enterprises operating in the Halal tourism sector will begin. When this category is funded, it will start its business in this vital sector, create more jobs, increase economic activities and In the end to the increase in GDP and other social benefits.

Keywords: Halal tourism; cash waqf; economic development; peace financing.

JEL Classification Codes: E20, E50.

1. مقدمة:

تتوافر لدى دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الإمكانيات والمقومات السياحية الحلال التي تؤهلها لتكون مقصدا للعديد من السياح من مختلف بقاع العالم ولعل من أهم هذه المقومات: الأمن والاستقرار، الموارد الطبيعية، المقومات الحضارية، البنية التحتية، وعلى الرغم من الإمكانيات السياحية الحلال التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن قطاع السياحة الحلال يواجه عددا من المعوقات والصعوبات تحد من تفعيل دوره في اقتصادات هذه الدول وأحد أهم هذه المعوقات صعوبة توفير التمويل اللازم لقطاع السياحة الحلال ، بسبب إحصاء البنوك التقليدية عن تمويل المشاريع السياحية الحلال لأن غالبية قطاع السياحة الحلال يتألف من منشآت متوسطة وصغيرة الحجم تترفع درجة مخاطر تمويلها بسبب عدم توافر الضمانات الكافية للحصول على القروض، وعلى الجانب الآخر تعزز المصارف الإسلامية أيضا عن تمويل قطاع السياحة الحلال بالشكل الكافي حيث تعتمد غالبية تلك المصارف على صيغ المداينات كالمربحة والإجارة والتي قد لا يتلاءم شروط الحصول على التمويل مع طبيعة المنشآت العاملة في قطاع السياحة الحلال بما يؤثر سلبا على ضعف القدرات التمويلية المتاحة للقطاع والتي تنعكس في ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، بما يتعارض مع أهداف تنويع قاعدة الموارد الاقتصادية التي تسعى لها دول مجلس التعاون الخليجي .

مشكلة البحث: في ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤلات التالية :

- هل يعاني قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون الخليجي من نقص الموارد التمويلية المتاحة لتمويل المشروعات السياحية الحلال، بسبب عدم توافر الإئتمان المصرفي الكافي لقطاع السياحة الحلال ؟.

- هل يمكن للوقف النقدي أن يقدم صيغاً تمويلية لدعم السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج؟.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تطوير واقتراح آلية لتمويل لقطاع السياحة الحلال اعتماداً على الوقف النقدي الإسلامي وذلك من خلال النظر في الصيغ والأدوات الوقفية الحديثة ، ومدي إسهاماتها في تنمية وتطوير قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج .

منهج البحث: يعتمد منهج البحث علي المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استعراض أدبيات الوقف النقدي، للوصول لقراءة اقتصادية لتحديد سبل الاعتماد علي الوقف النقدي لتمويل قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج .

خطة البحث: ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث وخاتمة وتوصيات ، يستعرض المبحث الأول السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج ، ويوضح المبحث الثاني لإطار المفاهيمي للوقف النقدي، أما المبحث الثالث فيلقى الضوء علي آليات تمويل قطاع السياحة الحلال بالوقف النقدي .

2- السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج

ركزت حكومات دول "مجلس التعاون الخليجي" على دعم السياحة الحلال كأحد مصادر الدخل القومي الجديدة في ظل تقلبات أسعار الطاقة، مع دعم القطاع باستثمارات قدرها 100 مليار دولار، وتعزيز استثماراتها في قطاع السياحة الحلال، من بناء البنية التحتية، وإقامة فنادق جديدة ومرافق ترفيهية جاذبة والتسويق لها، وتحسين أنظمة إصدار التأشيرات السياحية الحلال، و قد أظهر القطاع الفندقي والسياحي الحلال تسارعاً بمعدلات النمو وقدرة على التماسك والتكيف مع عوامل الضغط والتراجع، ورفع مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج.

وتتراوح مساهمة السياحة الحلال في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج بين 5-15%، كما توضح الإحصائيات أن دول المجلس تخصص نحو 380 مليار دولار للمشاريع السياحية الحلال حتى 2018، وتظهر البيانات زيادة معدلات وصول السياح الدوليين بنسبة 4٪ عام 2016 ومستهدف أن تصل تلك النسبة 6.2 عام 2020، مما أسهم في زيادة إيرادات قطاع السياحة الحلال بنسب متفاوتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج، ويستهدف زيادة تلك الإيرادات ضمن رؤية 2020 كما هو موضح بالجدول رقم (1) :

الجدول رقم (1) إيرادات قطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج

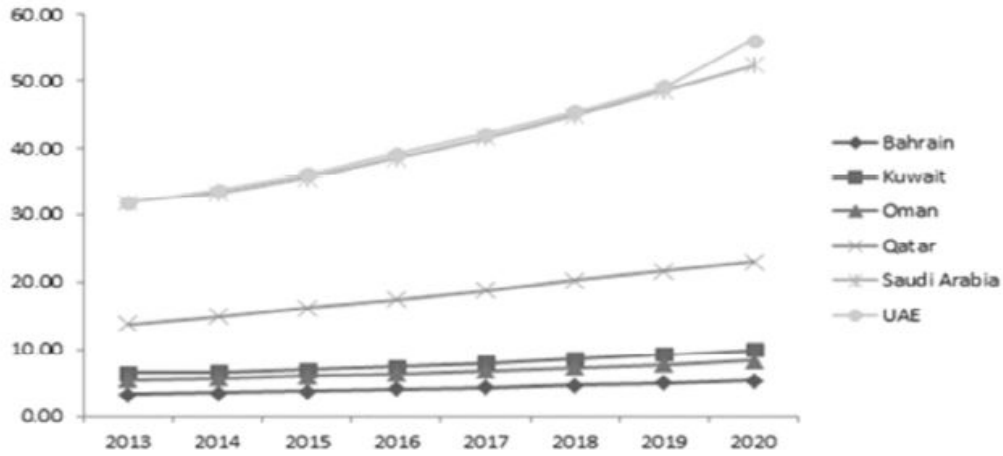
(الأرقام بالمليون دولار)

الدولة/ السنة	2008	2010	2016	2020
البحرين	3.06	3.31	4.23	5.23
الكويت	7.46	7.85	11	15.02
قطر	3.79	4.35	7.28	11.08
السعودية	26.71	29.11	49.69	72.88
عمان	5.07	4.21	6.18	8.55
الإمارات	37.87	38.45	53.14	73.59
إجمالي دول المجلس	83.96	87.28	131.25	187.07

Source : (UNWTO,2017)

وتشكل صناعة السياحة الحلال 5.7٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 في دول مجلس التعاون لدول الخليج، ويوضح الشكل رقم (1) حجم التغيير الفعلي والمستهدف لمساهمة السياحة الحلال في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2020) بين دول مجلس التعاون لدول الخليج.

الشكل رقم (1): حجم التغيير الفعلي والمستهدف لمساهمة السياحة الحلال في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2020) بين دول مجلس التعاون لدول الخليج (الأرقام بالمليون دولار)



Source: Historical contributions of tourism and Travel to GDP, (UNWTO, 2017)

ويتضح من الشكل زيادة حجم مساهمة السياحة الحلال في الناتج القومي ويتوقع تزايد تلك النسبة لتصل إلى 17% خلال عام (2020)، نظراً لأهمية دور قطاع السياحة الحلال في دفع الجهود نحو بناء اقتصاد متنوع والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط.

يعكس مؤشر تنافسية السياحة الحلال والسفر القوة الاقتصادية لقطاع السياحة الحلال، فتعتمد قوة قطاع السياحة الحلال على مدي قدرته في التأثير على اقتصاده، وعلى المنافسة إقليمياً وعالمياً، لتحقيق التنمية المستدامة.

وطالبت منظمة صناعة السياحة الحلال والسفر العالمية دول الخليج الست، بسرعة تطبيق التأشيرة الموحدة للسياحة، أسوة باتفاق دول الاتحاد الأوروبي الـ 26 التي تطبق تأشيرة شنجن الموحدة لدخول جميع الدول الأوروبية، لتحفيز السياحة الحلال الإقليمية في المنطقة وجذب المسافرين الدوليين.

ويوضح الجدول رقم (2) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي طبقاً لمؤشر تنافسية السياحة الحلال

الجدول رقم (2) ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج طبقاً لمؤشر تنافسية السياحة الحلال خلال الفترة 2017-2016

الدولة	الدرجة	الترتيب على منطقة الشرق الأوسط	الترتيب الكلي على مستوى 140 دولة عالمياً
الإمارات	4.80	1	28
قطر	4.49	2	41
البحرين	4.3	4	55
عمان	4.29	5	57
السعودية	4.17	7	62
الكويت	3.61	12	101

المصدر: "تقرير تنافسية السياحة الحلال والسفر" المنظمة العربية للسياحة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2017،

ويتضح من الجدول ما يلي :

- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً والمركز رقم 28 عالمياً في مؤشر تنافسية السياحة الحلال، لتحقيقها ميزة تنافسية في مجال البنية التحتية للنقل الجوي ، بإمتلاكها أفضل مراكز للنقل الجوي في العالم ، زيادة أعداد السائحين المتوافدين سنوياً، ارتفاع حصيلة الإيرادات السياحية الحلال، تعد أكثر الدول إنفاقاً على السياحة الحلال في العالم من بين أفضل 50 دولة سياحية ، ووجود جهود تسويقية و ترويجية للسياحية تقوم بها الجهات المسؤولة عن قطاع السياحة الحلال الإماراتي ، إلى جانب العديد من المزايا التنافسية الأخرى في مجالات الانفتاح الاستثماري وأنظمة منح التأشيرات والاستدامة البيئية ، مؤشر الأمن والأمان... ونتيجة لذلك إرتفعت مساهمة السياحة الحلال في الناتج الإجمالي المحلي من نسبة تتجاوز 1% مع بداية تأسيس دولة الإمارات إلى نحو 16.5% في 2017 وتصل إلى (18%-20%) في حالة إضافة القطاعات الخدمية السياحية الحلال(مطاعم وكالات سفر وسياحة ...الخ) وفي إمارة دبي تساهم السياحة الحلال بـ 32% في إجمالي الناتج الإجمالي.
- تحتل دولة البحرين المرتبة الخامسة والخمسين عالمياً والرابعة في المنطقة، وعلي الرغم من توافر بعض المقومات اللازمة لتطوير قطاع السياحة الحلال في البحرين مثل تقديم الخدمات السياحية الحلال بأسعار تنافسية وذات جودة عالية، و توافر موارد بشرية مؤهلة للتعامل في هذا القطاع الحيوي إلا أنها تعاني من عدة سلبيات تضعف دور قطاع السياحة الحلال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل ضعف البنية التحتية الداعمة للسياحة بسبب النمو السكاني ، ضعف مقومات البيئة المستدامة، ومحدودية الموارد.
- تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة السابعة علي مستوى المنطقة وقد زادت معدلات استثمار المملكة في مشاريع البيئة الأساسية لقطاع السياحة الحلال ، ووضعت العديد من الخطط والاستراتيجيات لزيادة معدلات نمو السائحين خلال الفترة القادمة ، سواء في مجالات السياحة الحلال الدينية أو السياحة الحلال الترفيهية .
- أداء الكويت لا يزال متأخراً في دليل تنافسية السفر والسياحة الحلال لعام 2017 حيث تحتل المركز رقم 101 عالمياً من أصل 140 دولة والمركز 11 عربياً والأخيرة خليجياً ، لذلك من الضروري إعداد وتنفيذ خطة استراتيجية لتنمية المرافق السياحية الحلال في البلاد، وصولاً إلى جعل قطاع السياحة الحلال مورداً رئيسياً للاقتصاد الوطني.
- وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدعم هذا القطاع الحيوي، إلا أنه يواجه عدد من التحديات أهمها :
- نقص الموارد التمويلية المتاحة لتمويل المشروعات السياحية الحلال وإحجام البنوك التقليدية عن منح الائتمان اللازم لتمويل تلك المشروعات إلا بشروط مجحفة فطبقاً حيث أشارت الدراسة الميدانية التي قام بها اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي إلى حصول 11% من المشروعات السياحية الحلال علي الائتمان المصرفي بينما 40% من مشروعات القطاع لا تمتلك مقومات الحصول علي الإئتمان المصرفي، وذلك لأن 90%

من قطاع السياحة الحلال يمثل مشروعات متوسطة وصغيرة الحجم و 10% مشروعات كبيرة، مما يسهم في ارتفاع مخاطر التمويل المرتبطة بالمنشآت السياحية الحلال الصغيرة والمتوسطة بسبب طول فترة الاسترداد في بعض مجالات الاستثمار السياحي الحلال وارتفاع حجم التكلفة الاستثمارية خاصة في الفنادق.

- موسمية قطاع السياحة الحلال وأثرها على انتظام التدفقات المالية، وتأثر قطاع السياحة الحلال الوافدة بالآزمات الاقتصادية والقوة الشرائية .

- عدم السماح للبنوك بأخذ الضمانات الكافية للتمويل و في مقدمتها الرهن ، و بالتالي لا تستطيع البنوك تسهيل تمويل المشروعات السياحية الحلال، والتي تشتمل بطبيعتها علي نسبة كبيرة من العقارات مثل مشروعات الاستثمار السياحي، لذا اقتصر دور البنوك التقليدية علي تمويل القطاع الفندقي .

وعلى الجانب الآخر أشارت دراسة للبنك الدولي إن سبب عدم توافر الائتمان المصرفي الكافي لقطاع السياحة الحلال في دول مجلس التعاون لدول الخليج يرجع إلى ضعف المنافسة في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب صرامة متطلبات الدخول إلى السوق وضعف أنظمة الاستعلام الائتماني، والافتقار إلى المنافسة من بنوك أجنبية ومن مؤسسات مالية غير مصرفية ، مما يحول دون تحول دون تقديم فرص ائتمانية تتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الغالبية العظمى من قطاع السياحة الحلال

3- إطار مفاهيمي للوقف النقدي

تأسيساً على ما سبق ونظرا لوجود تحديات خاصة بالتمويل في قطاع السياحة الحلال، يستعرض هذا المبحث خلفية نظرية عن صيغة التمويل الوقف النقدي باعتباره أحد وسائل التمويل التي يمكن أن تساهم في توفير التمويل اللازم لتطوير قطاع السياحة الحلال.

3-1- تعريف الوقف النقدي وضوابطه: لم يكن الوقف النقدي من الأدوات الاستثمارية المعاصرة، فقد تحدث عنه الفقهاء قديماً دون تفصيل، وجرت على ألسنتهم وكتبتهم وفتاواهم تناول حكمه بصورة مختصرة، وهذا يعود إلى قلة انتشاره أو ربما إلى عدم انتشاره في القرون الأولى، وأول ظهور لوقف النقود كان في العصر العثماني الأول في عام 872هـ/1423م، ولقد أثارت هذه المسألة الاختلاف بين فقهاء الحنفية، باعتبار أنه المذهب السائد في الدولة، فأجاز به البعض ومنعه البعض الآخر.

ويمكن تعريف الوقف النقدي في الاصطلاح بأنه حبس النقود وتسهيل منفعته المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثماره، بمعنى " إيقاف مبلغ من النقد كوقف لغرض إقراضه بدون فائدة إلى المستحقين، أو أنه دَفَعُ الدَّرَاهِمُ مُضَارَبَةً ثُمَّ التَّصَدَّقُ بِرَبْعِهِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ، مع الحفاظ على أصل رأس المال الاستثماري. واتخذت آراء الفقهاء في وقف النقود اتجاهين هما :

- الاتجاه الأول لجمهور الفقهاء من الحنفية وفي الشافعية والحنابلة وعندهم لا يجوز وقف النقود، لأن المانع في جواز إجارتها أو وقفها عندهم أن المنفعة التي تستوفي منها لا تتصور إلا بإتفاق عين النقود، ومن ثم فلا

تبقى عينها بعد هذا الإنفاق ولأن الوقف هو تحبيس الأصول وتسبيل الثمرة، وفي الوقف لا يتحقق حبس الأصل وتسبيل الثمرة، حيث لا يمكن الانتفاع بها إلا بذهاب الأصل بإنفاقه ، فقد جاء في المغني "لابن قدامة": "وجملة أن ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدينار والدرهم والمطعم والمشروب والشمع وأشباهه لا يصح وقفه في قول عامة الفقهاء وأهل العلم إلا شيئاً يحكى عن مالك والأوزاعي .

- أما الاتجاه الثاني فهو للمالكية ونفر من الحنفية ومتأخريهم وفي رواية عن أحمد وعندهم أنه يجوز وقف النقود، فقد عقد " ابن عابدين" مطلباً في وقف النقود والدينار قال فيه بصحة وقف الدراهم والدينار وأمثالها مما يكال أو يوزن وكل منقول يمكن الإنتفاع به مع بقاء عينه أو استبداله .

وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (2004) وقف النقود المؤبد و المؤقت (الدورة الخامسة عشرة بمسقط - سلطنة عمان 14-19 محرم 1425هـ).

إن ترجيح القول بجواز وقف النقود يحقق المصلحة ويتناسب مع مقاصد الشريعة ففيه التوسعة على الفقراء والمحتاجين سواء الواقفين أو الموقوف عليهم، فالواقف يبتغي جريان الصدقة والموقوف عليه يريد المنفعة وقضاء حوائجه كما أن في وقف النقود إفساح لمجال الوقف وتيسير على كل الناس، بحيث يصح الوقف النقدي في تناول الفقراء ومتوسطي الدخل ولمن لا يملك نصاب الزكاة أن يتصدق بجزء منه أو قليل من ماله، ومن مجموع هذا القليل يتراكم مال الوقف النقدي لتشتري به العقارات والمرافق والخدمات وتنجز به المشروعات.

وقد أقر الفقهاء مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها عند استثمار أموال الوقف بالإضافة إلى الضوابط الاقتصادية والمحاسبية، أهمها:

أ- المشروعات بأن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام الشريعة، ولتجنب المجالات المحرمة شرعاً، كالإيداع في البنوك بفوائد، أو شراء أسهم الشركات التي تعمل في مجال محرم، ولا يجوز زيادة غلته وريعه بالوسائل المحرمة، لأنها تحبط الأجر، وتهدم الأصل الذي قصده الواقف بالحصول على الأجر والثواب من الله تعالى .

ب- اختيار مجال الاستثمار للمحافظة على النقود الموقوفة ، كي لا يضيع حق الموقوف عليهم، وكذا الحرص على تقليل المخاطر الاستثمارية وذلك بتنوع المشاريع والشركات والمؤسسات والمجالات التي تستثمر فيها أموال الوقف، حتى لا تكون مركزة في مشروع أو مجال قد يتعرض لكوارث أو خسائر أو نكبات، فتضيع أموال الوقف، فإن تعددت المشاريع والمجالات خفت الخسائر، وعوّض بعضها بعضاً، وبذلك نضمن معيار المرونة في تغير مجال وصيغة الاستثمار.

ت- تنوع الاستثمار بما يناسب كل مال موقوف حسب قطاعات الوقف، والتنوع في محفظة الاستثمار لكل مال، وكذا تجنب المشاريع ذات المخاطر العالية.

ث- استبدال صيغة الاستثمار ومجاله حسب مصلحة الوقف بعد دراسة الجدوى لكل مشروع يساهم فيه الوقف، لأن الأصل في الاستثمار وفي جميع التصرفات المرتبطة بالوقف هو تحقيق المصلحة، واستيعاب الأساليب الاستثمارية المجربة الناجحة، وذلك عن طريق اختيار أساليب الاستثمار المختلفة والمتنوعة الأكثر أماناً.

ج- توثيق العقود والتصرفات التي تتم على أموال الوقف وذلك بسبب الطابع الخيري والاجتماعي والديني والإنساني

لأموال الوقف، إضافة لطبيعتها الزمنية في امتدادها لأجيال وأجيال .

ح- ضرورة المتابعة الدائمة، الإفصاح الدوري عن عمليات استثمار الوقف النقدي، ونشر المعلومات والإعلان عنها، بما يحقق سهولة المراقبة والشفافية في الاستثمار.

خ- استثمار بعض الربح الناتج من أموال الوقف، وذلك بتوزيع جزء من العوائد، والاحتفاظ بجزء منها احتياطياً، مع إعادة استثماره، فيكون رصيماً للمشروع، ويحقق التوازن بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة من المستفيدين، وخاصة في ظل التضخم وانخفاض القيمة الاقتصادية لأموال الوقف، ولتجديد الأصول الوقفية واستبدالها وصيانتها وترميمها، لتتم المحافظة الدائمة المستقبلية لأموال الوقف .

د- تحقيق الهدف من الوقف الذي حدده الواقف، للمحافظة على أصل الوقف، وتحقيق أقصى غلة ممكنة له لتصرف على الجهات المحددة للموقوف عليهم

ذ- الحرص على الالتزام بشرط الواقف وأهدافه من الوقف، بحيث لا يتنافى الاستثمار مع شرط الواقف أو تحديده للوقف، إلا للضرورة أو لمصلحة الوقف كإقتطاع الغلة لعمارة الوقف أو صيانتها .

ر- كما يجب مراعاة الموقوف عليهم عند استثمار العين بما لا يعرض مصالحهم الخاصة للضياع كالسكن في البناء، لأن المنتفع الأول من استثمار الوقف هو الموقوف عليهم، فلا يصح إهمال مصالحهم الخاصة ولا العامة .

4- آليات تمويل قطاع السياحة الحلال بالوقف النقدي

يمكن الاعتماد على صيغة الوقف النقدي كأحد صيغ التمويل المالي الإسلامي القادرة على تحفيز وتشجيع الاستثمارات السياحية الحلال من خلال التسهيلات التمويلية المتنوعة التي يقدمها سواء من خلال مؤسسة الوقف النقدي أو المصارف الإسلامية المتعاونة مع مؤسسة الوقف النقدي، هناك مجموعة من الضوابط والقواعد يجب توافرها ليتم تمويل قطاع السياحة الحلال بصيغة الوقف النقدي أهم تلك الضوابط :

- أن يتوافق مجال الاستثمار السياحي مع قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية، بمعنى آخر تمويل الأنشطة السياحية الحلال.

- توافر المعايير المالية لضمان إستدامة الوقف النقدي وإيراداته .

- ضرورة قيام مؤسسة الوقف النقد بعدة مهام قبل تمويل قطاع السياحة الحلال :

- عمل دراسة جدوى للمشاريع السياحية الحلال ومشروعات البنية الأساسية للسياحة، واختيار أقل المشروعات مخاطرة .
- تنوع المخاطر في محفظة استثمار أموال الوقف للحفاظ على معدلات عائد مرتفعة .
- توفير آليات للرقابة المستمرة على المشروعات الممولة، ووجود مناهج واضحة للإفصاح عن أداء المشروعات لسهولة تقييمه ، والتأكد من استخدام أمواله وعوائدها في تطوير البنية الأساسية للقطاع السياحة الحلال .
- تعتمد صيغة الوقف النقدي الاعتماد علي أدوات تمويل إسلامية تتلاءم مع المتطلبات المرحلية لتطوير قطاع السياحة الحلال ، فتطوير قطاع السياحة الحلال بثلاث مراحل أساسية: مرحلة تهيئة البنية الأساسية ، مرحلة بدء الاستثمار ، مرحلة تشغيل وتطوير المنشآت السياحية الحلال القائمة بالفعل .

1-4- صيغ تمويل عمليات تهيئة البنية الأساسية:

تعتبر عملية تهيئة المناطق السياحية الحلال أول خطوة لتطوير قطاع السياحة الحلال، و نظراً لإعتماد الاستثمار السياحي الحلال على توفير عنصر الراحة و الترفيه بما لا يتعارض مع الضوابط الشرعية ، لذا لا يمكن أن يقوم الاستثمار السياحي الحلال في مناطق غير متوفر بها مقومات البنية التحتية المطلوبة ، تتسم عملية التهيئة بضخامة رأس المال المطلوب لإنجازها ، كما تتطلب ووجود شراكة بين كلا من القطاع العام والخاص والحكومي لتنفيذ تلك المرحلة بنجاح.

يمكن تمويل تلك المرحلة اعتماداً علي الصناديق الوقفية باعتبارها إحدى صيغ الوقف النقدي دوراً هاماً في تمويل تلك المرحلة الرئيسية في مراحل تطوير قطاع السياحة الحلال ، فالصندوق الوقفي عبارة عن وعاء تتجمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات و أسهم و أصول متنوعة تدار علي صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلي عائد ممكن ضمن مستوي مخاطرة مقبول ، ويبقي الصندوق ذا صفة مالية إذ أن شراء العقارات و الأسهم و الأصول المختلفة ، و تمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة الصندوق الوقفي لأنه ليست العقارات أو الأسهم هي ذاتها الوقف ، وبالتالي فإن محتويات الصندوق غير ثابتة تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق . ويتم تكوين صندوق الوقف عن طريق الدعوة للاكتتاب العام، وعادة ما يتضمن الصندوق:

- سندات المشاركة الوقفية: ويمكن الاستعانة بتلك الصيغة لتمويل المشاريع السياحية الحلال التي تمتلك الأرض اللازمة لإقامة المشروع ولكن لا يتوافر لديها رأس المال الكافي لتمويل البناء ، لذا يقوم صندوق الوقف بإصدار سندات مشاركة عادية تشبه الأسهم في شركات المساهمة ، حيث تتضمن نشرة الإصدار وكالة لإدارة الصندوق الوقفي بإستعمال قيمة الإصدار للبناء علي أرض المشروع ، وبعد إتمام عملية البناء يشارك أصحاب السندات في ملكية البناء بنسبة ما يملكون من سندات ، ويمكن أن يبقي البناء في ملك أصحاب السندات بصورة مستمرة ، أو تنتقل الملكية بشكل تدريجي للصندوق الوقفي عن طريق شراء السندات من السوق .

- الأسهم الوقفية : يمكن استثمار جزء معين من تبرعات الوقف النقدي في محفظة أسهم وقفية إسلامية لضمان استدامة أموال الوقف النقدية، ويمكن استثمار العائدات من الاستثمار في الأسهم الوقفية في تمويل مشاريع البنية الأساسية للمشروعات السياحية الحلال ، وتتم طريقة إصدار الأسهم الوقفية طبقاً للخطوات التالية :

- تقوم الجهات المسؤولة عن تطوير السياحة الحلال ، أو المنشأة الراغبة في الاعتماد على التمويل بالوقف النقدي بدور الموصى ، ثم تقوم بإصدار أسهم وقفية بقيمة محددة لتمويل مشاريع سياحية معينة (بناء فنادق جديدة، أو تطوير القائمة، أو لتمويل البرامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين بالقطاع 0000 إلخ) ثم تطرح تلك الأسهم للاكتتاب العام، ويمكن للمساهمين بعد ذلك شراء أسهم الوقف وفقاً لقدرتهم على تحمل التكاليف ، وفي المقابل، يحصل المساهمون على شهادة الوقف النقدي كدليل على شراء أسهم الوقف بمبلغ محدد في المشروع المذكور ، يتم إدارة واستثمار مبالغ الأسهم المتحصلة من قبل الجهة أو المنشأة المصدرة لتلك الأسهم وقد تفوض الجهة المصدرة بنك إسلامي للقيام بتلك المهمة ، ثم يوجه العائد المتحقق من تلك الاستثمارات إلى المستفيدين .

4-2-صبيغ تمويل مرحلة بدء الاستثمار السياحي الحلال:

تختلف نوع الصبيغ التمويلية للوقف النقدي عند تمويل مرحلة الإنجاز أو بدء الاستثمار السياحي الحلال ، تبعاً لاختلاف حجم وطبيعة الاستثمار السياحي الحلال وتفاوت العبء المالي اللازم للإنجاز في المشاريع الصغيرة والضخمة .

4-2-1- صبيغ تمويل بدء المشاريع السياحية الحلال الضخمة : تتسم عملية الاستثمار في الفنادق الضخمة والقرى السياحية الحلال بأنها ذات تكلفة مرتفعة ، وتأخذ فترة زمنية طويلة نسبياً لإنجاز المشروع ولتحقق العوائد المتوقعة، مما يتطلب صبيغ تمويلية تتناسب مع هذه السمات أحد الصبيغ المقترحة لتمويل تلك المرحلة اعتماداً على استثمار أموال الوقف النقدي إقامة شراكة بين الشركات الوطنية المنوطة بالاستثمار في قطاع السياحة الحلال ومؤسسة الوقف النقدي، حيث تسهم مؤسسة الوقف النقدي بمقدار رأس المال اللازم لبدء العمل ، وبعد ذلك يتم تقاسم الربح أو الخسارة استناداً إلى نسبة مساهمة رأس المال ، عملاً بالمبدأ الإسلامي لتقاسم الربح والمخاطرة بين جميع أطراف العملية الاستثمارية.

ومن أنسب الصبيغ التي يمكن لمؤسسة الوقف النقدي الاعتماد عليها لتمويل تلك المرحلة :

أ- صبيغة المضاربة المقيدة: يستخدم تمويل المضاربة المقيدة لتمويل رأس مال للمشروعات السياحية الحلال الجديدة، وذلك على اعتبار صندوق الوقف (المضارب)، والمشروع السياحي الحلال الممول (المضارب)، وطبقاً لتلك الصبيغة يقيد الصندوق الوقفي المشروع السياحي الحلال بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه بكل ما يراه . مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل، وذلك نظير جزء من الربح ، يحتفظ بها في صندوق الوقف لضمان استمرارية الأموال الموقوفة .

ب- صيغة المشاركة المنتهية بالتملك : حيث تقوم مؤسسة الوقف النقدي بشراء الفنادق أو أراضي المشروع السياحي الحلال مشاركة مع العميل، ثم تتفق مؤسسة الوقف على بيع حصتها في الفندق أو الأرض إلى العميل، كما يفترض أن العميل يستأجر حصة المؤسسة الوقفية ، ويتم الاتفاق على إعادة شراء العميل لحصة مؤسسة الوقف النقدي في الفندق أو الأرض بقيمة التكلفة بدون إضافة أي زيادة (فائدة) وذلك لفترة زمنية متفق عليها (فترة التمويل) بحد أقصى عشرون عاما، الدفعة الشهرية لرأس المال التي يدفعها العميل تقوم بتقليل مؤسسة الوقف النقدي ، وبالتالي زيادة حصة العميل تدريجيا حتى تصل حصة العميل إلى 100% بنهاية فترة التمويل ن يخرج صندوق الوقف من هذه الشراكة إلا بعد أن تحصل مؤسسة الوقف النقدي على عائد على استثمارها الرأسمالي وأرباح إضافية لضمان استدامة الوقف النقدي الذي سيساعد على مساعدة المستفيدين الآخرين في أى قطاع حيوي ، ولإدارة مخاطر التخلف عن السداد، يمكن توفير التمويل على أساس أهلية خطة عمل سليمة وتقييم قدرة العميل على تنفيذ خطة العمل المستهدفة بنجاح .

ت- صيغة الإجارة الإسلامية: تتلاءم صيغة الإجارة مع الطبيعة الخدمة للمشروعات السياحية الحلال حيث تتطلب درجة عالية من التجهيز داخل الأماكن الفندقية و السياحية الحلال عامة مثل تجهيز المطابخ، المطاعم، و تجهيزات التنظيف و وسائل النقل ... الخ ، لذا تعد صيغ الإجارة الإسلامية أداة تمويلية مناسبة لتغطية الحاجة التمويلية المتوسطة و الطويلة الأجل اللازمة لتجهيز الهيكل السياحي الحلال سواء كانت منجزة حديثا أو في إطار التجديد و التحديث وبما يتناسب مع آجال المتوقعة لتحقيق عوائد الاستثمار السياحي الحلال .

4-2-2- صيغ تمويل لبدء المشاريع الصغيرة : تتمثل المشاريع الصغيرة في قطاع السياحة الحلال في مجموعة المرافق التي يجب أن تنجز بطريقة تجذب السائح المحلي والأجنبي بشكل خاص، مثل المقاهي والمطاعم ذات الطابع التقليدي، النوادي وقاعات شاي وجمعيات تنشيط في المجال السياحي الحلال ،بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة للصناعات و الحرف التقليدية، قاعات العرض و المتاحف المحلية، و الهياكل السياحية الحلال الريفية و غيرها من المشاريع التي يمكن أن تعتمد أنشطة من شأنها أن تعكس صورة إيجابية للطابع السياحي الحلال، بتوفير مناخ تقليدي مستحدث يحث السائح على الاستهلاك و يمكن لمؤسسة الوقف النقدي تمويل مثل تلك المشروعات اعتماداً على صيغة القروض الحسن : وفيما يتم تمويل المشروعات السياحية الحلال طبقاً لتلك الصيغة من خلال إنشاء مؤسسة الوقف النقدي صندوق للقروض الحسنة ، يقوم بتجميع الوقف النقدي عن طريق إصدار شهادات قرض حسن، ثم تقوم مؤسسة الوقف بتفويض البنك الإسلامي بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال السياحي الحلال، وما أن يتم تمويل المشروع وتحقيقه عائد يتم إعادة الاستثمار في مشروعات اجتماعية أخرى ، وهكذا تتحقق الاستمرارية المرجوة من الوقف النقدي .

3-4- تمويل نشاط المنشآت السياحية الحلال القائمة بالفعل: تلجأ المنشآت السياحية الحلال إلى تمويل دورة نشاطها عن طريق الصيغ التمويلية القصيرة الأجل المختلفة وتبنى عملية التمويل قصير الأجل على الثقة وتكرار التعامل بين ويمكن أن يكون التعامل بالصيغ التمويلية التالية :

1-3-4- المربحة أو تمويل فائض التكلفة : وهي أن تشتري مؤسسة الوقف النقدي سلعة ما لحساب مشروع سياحي بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين وتسمى أيضا البيع للأمر بالشراء، وتأخذ المربحة صورتين : الوكالة بشراء بأجر، والوكالة وكالة بشراء بربح، يعتبر أسلوب التمويل بالمربحة أسلوباً مناسباً للمشروعات الصغيرة لأنه يساعد على الحصول على مختلف الآلات والموارد المالية التي تحتاجها دون دفع فوري حيث، أنها عادة لا تملك الأموال الكافية، لذلك فإن أسلوب المربحة يساعدها على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية، وهذا الأسلوب أيضا يناسب البنك لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله، وله أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة البيع بالمربحة للأمر بالشراء .

2-3-4- صيغة القرض الحسن وقد سبق توضيح آلية استخدامها آنفاً : ويجب على إدارة مؤسسة الوقف النقدي

مراعاة لمبدأ الحيطة و الحذر عند تمويل تلك المرحلة من مراحل الاستثمار السياحي الحلال أن لا توجه كل مبلغ

الوقف النقدي لدى الصندوق للاستثمار في تلك المرحلة بسبب المخاطر المقترنة بتمويلها بل يجب أن يحتجز جزء من مبلغ الوقف لديه و استثمار المبلغ المتبقي، وربط حجم الاستثمار بدرجة مخاطرة الصيغة نفسها . ويجب الإشارة إلى أن الشراكة بين الحكومة ومؤسسات الوقف النقدي لها دوراً هاماً في تطوير السياحة الحلال ويرجع ذلك إلى أن العديد من المنتجات السياحية الحلال تقوم على الأصول العامة مثل البيئات الطبيعية والثقافية، وهناك دور أساسي للقطاع العام وهو توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية وإدارة الجهات السياحية الحلال والتسويق والابتكار والتدريب والتعليم. فيما توفر مؤسسات الوقف المنتجات السياحية الحلال والمرافق والخدمات الأساسية، مثل الإقامة والنقل والمطاعم، ويمتد هذا القطاع من الشركات الكبرى العالمية، مثل الشركات السياحية الحلال وشركات الطيران وسلاسل الفنادق، إلى شركات عائلية محلية صغيرة، مثل المحلات الحرفية والنزل، هذا بالإضافة إلى أن الطبيعة المجزأة للعرض السياحي الحلال في الجهات هي سبب آخر مهم لتكثيف التعاون بين مختلف الفاعلين، لأنه أمر بالغ الأهمية في تلبية احتياجات الزوار في كل مرحلة من زيارتهم. وعلي الرغم من أهمية وجود شراكة بين الدولة ومؤسسات الوقف النقدي

لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي نتائج ناجحة، لذا يجب وضع آلية تنسيق واضحة ذات أهداف وغايات محددة بشكل جيد ، ويوضح الشكل رقم (1) محددات نجاح الشراكة بين الحكومة ومؤسسات الوقف في قطاع السياحة الحلال.

الشكل رقم (2): محددات نجاح الشراكة بين الحكومة ومؤسسات الوقف في قطاع السياحة الحلال



المصدر: إعداد الباحث

ويتضح من الشكل رقم (3) أن أهم محددات نجاح الشراكة بين الحكومة ومؤسسات الوقف النقدي لتنمية قطاع السياحة الحلال تتمثل في :

- وجود هيكل متوازن يبين بوضوح مهمة ومسؤولية جميع أطراف الصفقة التمويلية.
- إتباع نهج مرن من قبل الشركاء مع الرغبة في فهم احتياجات كل شريك والمساهمة في حصة الموارد.
- تقاسم القيادة بين مؤسسة الوقف النقدي والجهات السياحية الحلال، و مع أهداف مشتركة ومحددة بشكل جيد وتوقعات واقعية، وتحديد الفوائد على كلا الجانبين.
- توعية جميع الشركاء بخصوص تنمية السياحة الحلال التي يجب أن تكون مستدامة، ليس فقط من وجهة النظر الاقتصادية، ولكن أيضا الاجتماعية والبيئية.
- إلزام طويل الأجل يجمع بين الرؤية الاستراتيجية والتخطيط مع أهداف محددة قصيرة الأجل يمكن قياسها.
- تقييم دوري لفعالية الدور الذي قام به كل شريك.
- فالنجاح في تنفيذ تلك المحددات يسهم في تحسين الكفاءة التسويقية والإنتاجية وكذلك الإدارة العامة لصناعة السياحة الحلال.
- أن توفير التمويل اللازم لتطوير قطاع السياحة الحلال بالاعتماد صيغة الوقف النقدي يسهم في تحقيق عدة منافع ليس للقطاع السياحي فحسب و إنما للاقتصاد ككل يمكن تلخيص أهم تلك المزايا فيما يلي :
- أ- المزايا الاقتصادية المتوقعة علي مستوى قطاع السياحة الحلال:

- يمكن الوقف النقدي قطاع السياحة الحلال من الحصول على التمويل اللازم دون شروط مجحفة، مما يساهم في خفض التكاليف وتحقيق الاستقرار المالي، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وكذلك تشغيل وتوفير خدمات أكثر كفاءة، من خلال تحسين مستوى السيولة والوفاء بالالتزامات المالية مما يقلل المخاطر المترتبة بتمويل تلك القطاعات .
- استثمار أموال الوقف النقدي طبقاً للصيغ الإسلامية، يتم فيها تقاسم المخاطرة بين مؤسسات قطاع السياحة الحلال ومؤسسة الوقف النقدي، وتشمل تلك المخاطر التكاليف الزائدة، تجاوز المهلة المحددة لتقديم الخدمة صعوبات الامتثال للقوانين البيئية وغيرها، وعدم كفاية الأرباح لتغطية تكاليف التشغيل ورأس المال.
- تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على مستويات الخدمة الحالية عن طريق
- ابتكار طرق تنظيم وتقديم الخدمات وتنفيذها.
- تحسين الأرباح حيث تقدم صيغ الوقف النقدي فرص لعرض أصول دخل مبتكرة، غير متاحة من خلال الطرق التقليدية للتمويل .
- تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين عدة أنشطة وعمليات استحواذ وتوظيف أكثر مرونة وموافقة أسرع للحصول على تمويل مالي وصنع قرارات أكثر كفاءة.
- تمتلك مؤسسة الوقف النقدي مقومات أساسية لمواجهة مخاطر تمويل المشروعات السياحية الحلال خاصة الصغيرة منها ، وذلك من خلال وجود ما يسمى بكفلاء السيولة التي تعمل على دعم سيولة الوقف النقدي من خلال إلزامها بإقراض الوقف عند الطلب مبلغاً معيناً لمدة محدودة، حيث يخصص ما يقدمه كفلاء السيولة حصراً لسد نقص السيولة الطارئ بسبب متطلبات السحب .
- إضافة لكفلاء الائتواء : حيث يلتزم كل منهم بالتبرع للوقف بمبلغ معين إذا هلك مبلغ التمويل كله أو بعضاً منه فقد يعجز متلقي التمويل الوقفي عن السداد لأي سبب من الأسباب كالإعسار، وعدم القدرة على السداد ، أو المماطلة، أو بسبب خيانة، ومن أجل تعويض الوقف ما فقده جراء الائتواء بعض العملاء، فالكفيل أو المتبرع بتعويض 5 % من أصل القرض ضاعت بسبب عدم السداد يحمي 100% من القروض يقدمها المقترضون للوقف مما يشجع وقف الواقفين واستمرار تدفق القرض الوقفي وبذلك استمرار الوقف واستمراره .
- ب- المزايا الاقتصادية المتوقعة على مستوى الاقتصاد القومي:

- الحد من مشكلة البطالة الموسمية التي يواجهها قطاع السياحة الحلال فزيادة وتنوع مصادر تمويل قطاع السياحة الحلال ، يساهم في زيادة المشروعات الاستثمارية السياحية الحلال الدائمة القائمة على استغلال الموارد الطبيعية والأماكن التاريخية التي تتسم بها دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب على الأيدي العاملة بتلك الدول ، إضافة إلى أن توجيه أموال الوقف النقدي في تدريب ورفع الكفاءة

المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة في قطاع السياحة الحلال يسهم في تخفيف البطالة الاحتكاكية والمقنعة التي تعاني منها معظم دول مجلس التعاون الخليجي فنسبة البطالة بين مواطني الإمارات تصل إلى نحو 14%، وتليها السعودية بنسبة 11%، وسلطنة عمان ومملكة البحرين تصل نسبة البطالة في كل منهما إلى 8%، فيما تصل في الكويت إلى 6%، وذلك طبقاً لإحصاءات عام 2016.

- خفض حجم الإنفاق العام الموجه لقطاع السياحة الحلال دون الإخلال بتلك القطاع، بمعنى أنه لن تكون لدى الدولة حاجة في تمويل قطاع السياحة الحلال تمويلًا تضخمياً قد يسهم في إحداث عجز في ميزانيتها، فتحفيز أفراد المجتمع على المشاركة الجماعية الفعالة في تمويل القطاعات الأساسية اللازمة لدعم الاقتصاد المحلي دون أدنى إجبار وبدافع ذاتي قد يجعل الوقف النقدي يأتي بأثر إيجابي في النهوض بقطاع السياحة الحلال.

- يسهم الوقف النقدي الداعم لقطاع السياحة الحلال في المحافظة على الثروات القومية وحسن استغلالها، فطبيعة تحبب الوقف النقدي لدعم قطاع معين، وعدم جواز بيعه أو هبته أو أي تصرف ناقل للملكية، أو توريثه يؤدي لتجنب تفتيت الثروة من الناحية الاقتصادية للحفاظ على الكيانات الاقتصادية القوية وإيجاد التراكمات الرأسمالية اللازمة لتطوير قطاع السياحة الحلال.

- إن استقرار موارد الوقف النقدي له أهمية كبيرة في فترات الركود الاقتصادي حيث تسهم في زيادة الاستثمارات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية ذات المخاطر المنخفضة، مع التركيز على التنوع القطاعي والزماني والجغرافي في اختيار الاستثمارات الأمر الذي يؤدي لاستقرار وانتظام العوائد على المستوى القومي.

ت- التحديات التي يواجهها الوقف النقدي

بالرغم من المزايا الاقتصادية المقترنة بتطبيق الوقف النقدي إلا أن هناك عدد من التحديات قد تواجه مؤسسة الوقف النقدي وتقلل من قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة إذا ما تجد المؤسسة الوقفية سبلاً للتعامل معها من أهم تلك التحديات ما يلي:

- عدم تنمية النقود الوقفية: يجب تنمية الوقف النقدي حتى لا تنقص قيمته، ولتجنب نقص قيمة الوقف النقدي ينبغي أن تشتمل صيغة الوقف النقدي على آلية تضمن معالجة أثر هذا التغير في قيمة النقد الموقوف، وتوجد ثلاث وجوه يمكن تصورها في تغير قيمة النقود الموقوفة:

- أن يعتبر المقدار المسعى يوم الوقف هو الأصل: سواء ارتفعت قيمته أو انخفضت مراعاة للفظ الوقف، غير أن هذا الوجه فيه جمود لا يساير مقتضيات الواقع، مما قد يجعل الوقف يتعطل ويصبح عديم الجدوى بسبب الانخفاض المستمر لقيمة النقد مع مرور السنوات. إن قصد الواقف أولى من لفظه عند التعارض.
- أن تعتبر القيمة هي الأصل، ولا يُجمّد على لفظ الواقف تماشياً مع تغير سعر الصرف: فيه تجاهل تام للفظ الواقف، ولمصلحة الوقف في حال ارتفاع قيمة النقد، فالمصلحة تقتضي الحفاظ على أعلى مبلغ ممكن لرأس مال الوقف.

- أن يعتبر المبلغ المسمى هو الأصل في حال ارتفاع قيمة النقد، وتعتبر القيمة أصلاً في حال انخفاض القيمة حفاظاً على أصل الوقف، أي يرفع المبلغ المسمى إلى أن يساوي قيمته عند انخفاض القيمة، وذلك بأن يضاف إلى الوقف روافد نقدية ترفع من قيمته من قبل المتبرعين، أو يتضمن شرطاً بأن يتم اقتطاع جزء من ربح الوقف النقدي ليغطي نقص الأصل .

و الوجه الثالث هو الأنسب والأفضل للحفاظ على الوقف .

- **تضخم العملة النقدية:** تتغير قيمة النقود بالارتفاع والانخفاض، مما يوقع الوقف النقدي فيما يسمى التضخم، الذي يمكنه أن يصيب أي نوع من العملات ، ولذا يمكن في حالة توقع التضخم للعملة أن تتخذ إجراءات وقائية للتقليل من المخاطر إن لم يكن من المقدور تجنبها نهائياً، وذلك عن طريق كل الوسائل المتاحة لذلك ، فتضخم العملة ينعكس سلباً على قيمة النقد الموقوف، حتى إن لم يُثر ذلك اهتماماً في المعاملات الحاضرة والاستثمارات قصيرة الأجل، إلا أنه أمر ذو أهمية كبيرة في المعاملات والاستثمارات طويلة الأجل، وبخاصة في عقد الوقف الذي يراد له التأييد والبقاء، ولأن أصل الوقف أن يكون ثابتاً وتُصرف غلته وفقاً لإرادة الواقف .
- **عدم تحري الدقة في إنفاق الوقف النقدي:** فعدم تحري الدقة في صرف الوقف النقدي تفريطاً وإهمالاً، يسهم في إضاعة الأموال الموقوفة ، لذا يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث ذلك.
- **إعتماد الوقف النقدي علي صيغة القرض الحسن يسهم في زيادة مخاطر السيولة ، خاصة أنه مع تزايد مواعيد أو إشعارات سداد هذه الديون، إلي جانب مخاطر الائتمان الناتجة عن المماطلة أو عدم سداد القرض الحسن .**
- **ضعف الموارد المالية للمؤسسة الوقفية نتيجة عدم حصولها علي عائد يحقق أهداف الاستمرارية للمؤسسة الوقفية،** وينفء بصرف مستحقات الموقوف عليهم، يؤدي إلى زيادة معدلات لجوء المؤسسة الوقفية للتمويل الخارجي ، مما يؤثر سلباً على أهداف المؤسسة الوقفية ، ويؤثر علي أصل الوقف .

5- خاتمة :

يرتكز الوقف النقدي علي آلية مالية متناسقة تساعد توسيع مجال المشاركة في تجميع النقود الوقفية، من خلال صيغ مبتكرة ومتنوعة لجميع النقود الوقفية، ثم توجيه تلك الأموال الوقفية للاستثمار الوقفي طبقاً لأسس وقواعد تضمن تحقيق عائد يسهم في تمويل القطاع الحيوية كالسياحة الحلال، وفي نفس الوقت تحقق الاستمرارية لمؤسسة الوقف النقدي والتي تمثل هيكلاً مالياً يشبه إلى المؤسسة المالية الإسلامية لذا وجب الاستفادة من خبرة المصارف الإسلامية وتعزيز العلاقة معها لحل مشكلة السيولة التي تلعب دور كبير في اختيار وإدارة الأصول الوقفية.

توصي الدراسة بالتالي:

- لا ينبغي التعامل مع أموال الوقف النقدي كالتزام على المصارف الإسلامية ولا ينبغي اعتبار المانحين دائنين لأنهم لا يتوقعون الحصول على أي عائد من الأرباح التي يحققونها .
- يجب استخدام أموال الوقف النقدي لتمويل الشركات الصغيرة على أساس صيغ المشاركات. فهذا لن يضع المزيد من الأعباء على الفقراء والمحتاجين الذين يبحثون عن أموال لتمويل أعمالهم .
- ينبغي على المصارف الإسلامية تكثيف جهودها لتشجيع المزيد من الأغنياء على المساهمة بشكل أكبر في صناديق الوقف لزيادة الأموال المتاحة وسيتمكن رواد الأعمال الصغيرة من الحصول على أموال كافية.
- نظرًا لأن الوقف مخصص عمومًا للفقراء والمحتاجين في المجتمع ، فلا ينبغي للمصارف الإسلامية أن تحد من وصولها إلى عملائها وحدهم. يجب عليهم إتاحتها لغير العملاء الذين يحتاجون إلى تمويل أعمالهم.
- الوقف النقدي مفهوم جديد في التمويل الإسلامي، يجب بذل جميع الجهود من قبل الباحثين والخبراء في التمويل الإسلامي لتطويره إلى مكانة عالية بين القطاعات الاقتصادية الإسلامية .
- للصناديق الوقفية أهمية كبيرة تسهم في تحديد مواطن الحاجة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم توجيه وتخصيص الموارد نحوها .
- تسمح الاستثمارات الوقفية في الأسهم والصكوك الشرعية، بفتح مجال أوسع للاستفادة من المال
- الموقوف، شرط أن يكون بأيدي أمينة تمنعه عن الضياع والتبديد.
- تحفيز إنشاء المصرف الوقفي الإسلامي كمصرف مستقل بنشاطه ، يعطي فرصة للمودعين ممن بإمكانهم تقديم قروض حسنة يتم الاستفادة منها في الأغراض الخيرية التي أنشئ من أجلها المصرف الوقفي الخيري .

6- قائمة المراجع:

- Abdel Hadi, Sumaiya Sid Ahmed (2014), "The Awqaf Institution in Sudan", Kuala Lumpur: ISTAC, Unpublished Research Paper. History and development of waqaf (p1-4. (
- Abdel Mohsin, M.I. (2009)," Cash Waqf: A New Financial Product", Pearson, Kuala Lumpur.
- Abdul Karim, S. (2007), "Contemporary waqf administration and development in Singapore", The Singapore International Waqf Conference, Singapore, pp. 2-10.
- Achmad, Tohirin (2010)," The Cash Waqf for Empowering the Small Businesses", Paper presented at Seventh International Conference- The Tawhidi Epistemology: Zakat and Waqf Economy, Bangi 2010, pp 486- 499.
- Ahmad, Mahadi,(2015) "Cash Waqf: Historical Evolution, Nature and Role as an Alternative to Riba ", Journal of Islamic Finance, Vol. 4 Iss: 2- Mohsin, Magda I.A., (2018) "Financing Through Cash-Waqf: A Revitalization To Finance Different Needs", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 61: 63-74.
- Çizakça, Murat, "Incorporated Cash Waqfs and Mudarabah, Islamic Non-Bank Financial"
- Çizakça, Murat, "Ottoman Cash Awqaf Revisited: The Case of the Bursa" at: www.bibf.com/website/index.htm .com/2014/02/2013-12-4-5-wuip-2013-corporate-waqf.pdf.

- Dian Masyita, (2005) "A Dynamic Model for Cash Waqf Management as One of The Alternative Instruments for The Poverty Alleviation in Indonesia" , The Faculty of Economics, Padjadjaran University. MIT
- -Dodik, S. (2007), "The effectiveness of waqf fund raising through mutual fund in Indonesia", paper presented at the Singapore International Waqf Conference, 7, Singapore.
- Foundation for Science Technology and Civilization, June 2004, Publication ID: 4062 (2004b. (
- Hasan, Z.B. (2018), "An overview of the effectiveness of the administration of waqf land in Malaysia", Sahriah Law Report, Curren Law Journal, available at: <http://papers.ssrn.com/>.
- Mohd Faisol Ibrahim (2019) " Economics of Cash WAQF management in Malaysia: A proposed Cash WAQF model for practitioners and future" researchers African Journal of Business Management Vol. 5(30), pp. 12155-12163.
- Philanthropic " Waqf: The Need for Maqasid-based Legislative Strategies", Retrieved online at www.kantakji.com/fiqh/files/waqf/z106.doc
- Ramli, Asharaf Mohd & Jalil, Abdullaah, "Corporate Waqf Model And Its Distinctive Features", Retrieved online at <http://www.academicjournals.org/AJBM>.
- The Future Of Islamic Philanthropy” (2017b); Available at: <https://comaif.files.wordpress>